برنامج مقياس: منهجية إعداد مذكرة

المحور الأول: معايير اختيار موضوع البحث.

المحور الثاني: كيفية صياغة الفرضيات و أهميتها في البحث.

المحور الثالث: كيفية تحديد منهج الدراسة و أدوات البحث.

المحور الرابع: كيفية إعداد خطة البحث و مراحل كتابة البحث العلمي

(العنوان، مقدمة، متن البحث، الخاتمة، الملاحق، الفهرس).

المحور الخامس: معايير و شروط كتابة البحث العلمي.

المحور الأول: معايير و شروط اختيار موضوع و إشكالية البحث.

معايير و شروط اختيار موضوع البحث

1/ الإطلاع على الموضوعات و الدراسات السابقة في موضوع البحث و هذا من أجل بناء تصور عام حول موضوع البحث، من حيث أهم جوانبه و إشكالاته، و كذا الجوانب التي لم تشملها الدراسة و أهم النتائج في هذا الصدد، لأجل بناء تصور لكيفية دراسة الموضوع.

2/ توفر المراجع و المصادر لموضوع البحث، و هذا لسبب بسيط هو أن الطالب في مثل هذه المستويات الدنيا من البحث لا يمتلك المعطيات النظرية و المنهجية و الأدوات الإجرائية التي تسمح له بإنجاز موضوع بحث جديد لم يتناوله الباحثين بالدراسة، و التي تدخل ضمن البحوث الأساسية أو الاستكشافية التي تندرج ضمن مهام الباحثين الخبراء، لامتلاكهم الكفاءة العلمية و المنهجية التي تؤهلهم لدراسة مواضيع الساعة.

3/ و هذا ما يدفعنا إلى الحديث عن موضوع أو معيار الجِدّة في البحث، و هو عدم تطرق الباحثين من قبل لمثل هذا النوع من المواضيع و البحوث، كما تعني أيضاً تناول البحث بمنهج و أهداف جديدة، كما تعني دراسة موضوع ما في إطار متغيرات بحثية جديدة.

فالجِدّة في البحث لا ينحصر في مفهومه في المواضيع الجديدة التي لم تخضع للدراسة و البحث، أو اختراع حلول جديدة لمشكلة البحث، بل تعني أيضاً إمكانية دراسة الموضوع نفسه في إطار أهداف جديدة يعمل الباحث على توضيحها.

4/ معيار القدرة على البحث و توفر الإمكانيات المنهجية و العلمية للباحث، فضلاً عن الإمكانيات المادية و تكلفة البحث،ى ناهيك عن معيار الوقت المتقيد به الطالب.

5/ معيار التجديد في البحث، على الباحث أن يختار موضوع لا يكون مطابقاً لعناوين سابقة.

6/ الرغبة في البحث و هذا نابع من الجانب النفسي للطالب، لأن الشيء الأول الدافع للبحث هو الرغبة و الإرادة النابعة من نفسية الطالب المرتبطة بتفضيله لمواضيع معينة على حساب مواضيع، بمعنى آخر أن لا يختار موضوع يتنافى مع ميولاته و رغباته و حتى عقيدته.

7/ التطابق بين مواضيع البحث و المجال العلمي ثم التطابق مع المجال التخصصي.

8/ تضييق مجال البحث في الزمان و المكان، و عليه أن لا يختار موضوع مفتوح أو واسع في المجالين الزماني و المكاني أو موضوع فيه متغيرات كثيرة للدراسة.

مصادر اختيار مشكلة البحث:

من بين المعضلات الأساسية التي يعاني منها الباحث المبتدأ لا سيما طلاب مستوى دراسات الماستر، الإخفاق في اختيار موضوع مناسب له، وفق الظروف الزمنية و المادية المتاحة للبحث و الباحث، و عليه لابد للطالب اختيار موضوع محدد في أبعاده النظرية و التطبيقية، و ترجع أهم الأسباب الإخفاق هذا إلى عدة عوامل هي:

1/ عدم إطلاع جل الطلبة على المصادر و المراجع، التي تسمح لهم اختيار مواضيع، كما معطيهم تصور على الظواهر و حدودها و إشكالاتها، كما أن الإطلاع على الدراسات السابقة من شأنها أن تعطي الباحث مجالات و حدود و آفاق الظاهرة المدروسة.

2/ عزوف الطلبة على حضور المناقشات العلمية التي تعد منابع مهمة بإمكانها أن تفسح لهم مجالات أخرى لاختيار مشكلة مناسبة للبحث، و قس على ذالك ما يسمى بالملتقيات و الندوات و الأيام الدراسية.

3/ النقص الكبير الملحوظ للمصادر و المراجع العلمية، مما يعيق الطالب في اختيار موضوع بحثه، بما يتماشى مع اهتماماته و رغباته،الأمر الذي أدى إلى انتهاج بعض الجامعات اقتراح مواضيع البحث لطلبتها.

4/ عزوف الطلبة على مناقشة أهل العلم و الاختصاص في المسائل العلمية، لعدم امتلاكهم القدرات العلمية و النظرية و المنهجية في الكثير من الأحيان، أو انشغالهم بأشياء أخرى غير البحث العلمي.

و منه نستنتج أن مصادر مشكلة البحث عديدة و متنوعة، حيث يمكن للطالب أن ينتقيها من المصادر و المراجع أو المجلات أو مناقشة المذكرات و الرسائل الجامعية أو الندوات العلمية أو الأيام الدراسية، كما يمكن أن يقترحها عليه الأستاذ المشرف أو يختارها من الواقع الاجتماعي أو العلمي.

كيفية تحديد و صياغة إشكالية البحث:

إن البحث العلمي بكل تخصصاته المختلفة لا ينطلق من موضوع البحث، بل من مشكلة البحث، غير أنه لا يمكن القيام بالعملية العكسية أي تحويل كل موضوع بحث إلى مشكلة بحث.

فقد عرّفت مشكلة البحث عدّة تعريفات هي: على أنها الشعور بالصعوبة، و عرّفت كذالك بأنها الجملة الاستفهامية، و عرّفت على أنها الموضوع الغامض الذي يحتاج إلى تفسير، و عليه الإشكالية لا ينبغي عليها أن تأخذ صيغة السؤال الذي ينفي أو يؤيد قضية، بل صيغة استفهام ، أي أن الإشكالية لا تُظهر أية حكم مسبق، و ترتبط المشكلة بميدان وجودها، على غرار الجانب السياسي (المشكلات السياسية) و

التي تتسم بـ : – مظاهر تفرض نفسها للبحث و الدراسة. – ظاهرة معقدة و صعبة بسبب تداخل و تعقد الظواهر السياسية. – ظاهرة مبهمة نثير الاستفهام، وتتطلب دراسة بغية تحويل الجملة الاستفهامية إلى جمل معلومة، حتى يتسنى فهم الظاهرة .

أبعاد المشكلة البحثية:

1/ البعد النفسي لمشكلة البحث: يتمثل البعد النفسي لمشكلة البحث في الجانب النفسي الانفعالي و العاطفي، و هو مرتبط بمدى و رغبة أو ميل الباحث لدراسة مشكلة معينة دون سواها.

2/ البعد العملي: تتمثل في مدى قدرة الباحث الفعلية و المعرفية و المنهجية في دراسة هذا الموضوع،من الناحية النظرية و التطبيقية، لأنه حب الباحث للموضوع لا تكفي كشرط لدراسته بل على الباحث أن يسأل نفسه ما إذا كان يمتلك بالفعل المهارات العلمية و المنهجية و النظرية اللازمة لإجراء تحليل دقيق للظاهرة المدروسة.

الإشكالية البحثية و كيفية تحديدها:

في البداية يجدر الوقوف عند مسألة علمية في منتهى الأهمية و هي لا بد من التفرقة بين الإشكالية و المشكلة، فهما لا يحملان نفس المعنى حيث أن المشكلة تعني موضوع ما في حالة غموض و استفهام، أما الإشكالية فهي الإطار النظري لهذا الموضوع، و ترتبط صياغة الإشكاليات في أطر البحث المختلفة من حيث العمق و الشمولية و الصعوبة بثلاثة صيغ هي:

1/ صياغة الإشكالية في إطار النظريات: تعد من أصعب الصياغات و أعقدها و السبب يعود إلى صعوبة فهم الأبعاد النظرية التي تقوم على أسسها النظرية و نسقها الفكري و ألتنظيري من الشمولية و العمومية و التجريد، الذي يحول دون فهم الباحث للأبعاد و الأسس و المبادئ التي ترتكز عليها النظرية بيسر و سهولة، حيث لا يعتمد الباحث في بحثه على وصف و تحليل و تفسير الظواهر في إطار العامل الجزئي، بل في إطار العوامل الكلية الشاملة و المتشابكة و المتكاملة، التي لا يمكن للباحث المبتدأ الخوض فيها، لأنها تتطلب القيام بعملية تحليل أبعاد المشكلة و تفكيكها إلى أبعاد جزئية و تحويلها إلى مؤشرات ثم تجميعها. و عليه تعد الصياغة النظرية للإشكالية في إطار النظريات من أصعب الصياغات و أعقدها،و ذالك لما تستلزمه من قدرة و خبرة و حنكة متمرسة بالبحث، و هي غالباً لا تتوفر عند الباحث المبتدأ.

2/ صياغة الإشكالية في إطار النماذج: تعد أقل صعوبة و أقل تعقيداً من الصياغة الأولى، فالنموذج ما هو إلاّ صورة نظرية مبسطة يستخدمها الباحث في وصف ظواهر الواقع كما هو، ذالك أن النموذج ما هو إلاّ بناء مشابه للواقع ينطلق منه ليعود إليه، فهو صورة مناظرة للواقع تعمل على وصف الظواهر و العمل على حلّها بطريقة تجريبية (نظرية جزئية مفهوم واحد نظرة واحدة في فهم الواقع و دراسة المواضيع.

3/ صياغة الإشكالية في إطار الدراسات التجريبية: الدراسات السابقة صنفين: دراسات نظرية و دراسات تجريبية تطبيقية، و يقصد بالدراسات النظرية تلك الدراسات التي تم فيها تناول المشكلات البحثية بصورة نظرية استخدمت فيها المناهج الكيفية، أما الدراسات التجريبية هي التي تتناول المشكلات البحثية تناولاً تجريبياً من خلال المتغيرات المتحكمة في نشوء و صيرورة الظواهر، فالباحث في إطار الدراسات التطبيقية يعمل على صياغة المشكلة البحثية في إطار متغير واحد أو اثنين و دراسة تأثيره في الظاهرة المدروسة، الأمر الأساسي في مثل هذا النوع من الدراسات هو ضرورة امتلاك الباحث للآليات العلمية من إمكانيات و رصيد منهجي خاصة أدوات البحث العلمي التي يتطلبها هذا النوع من البحوث.

المحور الثاني: كيفية صياغة الفرضيات و أهميتها في البحث.

في البداية يجدر التنبيه إلى مسألة في منتهى الأهمية و هي أن تحديد الفرضيات في البحوث العلمية ليست مسألة إجبارية تقتضيها كل البحوث، بل هي مسألة اختيارية ترتبط بالدرجة الأولى بطبيعة البحث و نوعه، فإذا كان الهدف من البحث هو اكتشاف الحقائق ووصفها كما هو الحال في البحوث الاستكشافية فإن الباحث غير مطالب بصياغة الفرضيات، لأن الهدف من البحوث الاستكشافية وصف و التعرف على الظواهر لان حقائقها مجهولة تستلزم نقلها من الغموض و العمومية إلى عالم الوضوح و الدقة، و كثيراً ما تكون البحوث الاستكشافية هي مواضيع الساعة، أما إذا كان الهدف من البحوث هو تفسير الحقائق فإن هذا النوع من البحوث يتطلب بالضرورة صياغة الفرضيات لأن الهدف هنا ليس وصف الحقائق بل اكتشاف القوانين المتحكمة في سيرورة الظواهر.

الفرضية و الافتراض: لا يحملان نفس المعنى، الافتراض يعني التخمين العقلي الأولي الذي يرد في ذهن الباحث نتيجة ذكائه و تجربته، بينما الفرضية هي التفسير الأرجح الذي يختاره الباحث من جملة التفسيرات الكثيرة، و بهذا فإن الافتراض يسبق الفرضية و الفرضية أرقى من الافتراض من الناحية العلمية

فهي بناء علمي مؤسس في بعديه النظري و التطبيقي يصل إليه الباحث بعد مشوار طويل من البحث و الدراسة.

تعريف الفرضية: هي إجابة محتملة عن سؤال البحث أو استنتاج مبني على معلومات سابقة، و عرّفت على أنها الفكرة المبدئية التي تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة و العوامل المسببة في ظهورها.

تتفق كل التعريفات على أن الفرضية ما هي إلاّ إجابة حدسية محتملة تسعى إلى تفسير سؤال الدراسة و يتخذ هذا التفسير عدّة مراحل خلال البحث بدءاً بالتفسيرات المتعددة (الاحتمالات) ثم التفسيرات المرجحة (الفرضيات) ثم التفسيرات المقبولة (النظرية) ثم التفسيرات اليقينية (القانون العلمي) و هي النظرية في صيغتها النهائية، و لهذا فإن الفرضية تحمل في طياتها أبعاد الوصف و التحليل و التفسير عن طريق الاستعانة بالمناهج و الأدوات التي من شأنها أن تساعدنا على تأكيد و البرهنة على الفرضية.

صفات و خصائص الفرضيات الجيدة:

- أن تصاغ على شكل علاقة بين المتغيرات، فالفرضية تتحدث عن علاقة متوقعة بين متغيرين.
- أن تكتب في جمل قصيرة و مختصرة.
- أن تكون قابلة للقياس و يمكن ملاحظتها و إقامة التحارب عليها.
- تتكون من ألفاظ سهلة و مفهومة لا تحتمل أي تأويل.
- قدرتها على تفسير الظاهرة المدروسة، أي على الفرضية أن تقدم تفسيرا معقولاً و ملائماً و منطقياً للمشكلة .
- اتساق الفروض كلياً أو جزئيا مع النظريات القائمة.
- يجب على الفرضية أن تحدد مجتمع الدراسة.

شروط بناء الفرضيات:

1- المعرفة الواسعة: لا يستطيع الباحث أن يعتمد على خبرته الشخصية فقط لكي يخلق فروض جيدة لكن عليه أن يكون على معرفة كافية بالحقائق و النظريات و البحوث السابقة المتعلقة بمشكلته، و أن يكون قادراً على تنظيم الحقائق و المعلومات و التوصل إلى تفسير الظاهرة محل الدراسة.

2- التخيل: ينبغي أن يتعلم الباحث كيف يحرر عقله من أنماط التفكير التقليدية و يتجاوز ذالك إلى إطلاق التخمينات الكثيرة التي تؤدي في النهاية إلى اتجاه واحد و هو تفسير الظاهرة، و هذا لا يتأتى إلاّ بالصبر و المثابرة.

3- تحمل التعب و الجهد: يتطلب إنتاج فروض جيدة و صحيحة انتباهاً و تركيزاً و جهداً، لذالك على الباحث أن يتغلغل إلى المشكلة و يلاحظ الظاهرة و يجمع الحقائق و النظريات التي تتعلق بالمشكلة.

4- القدرة على القياس: و هي قدرة الباحث على الاستعانة بخبرته و معارفه السابقة و بالاستعانة بالقياس و إجراء مقارنة من خلال اكتشاف الحالات المشابهة بين ظاهرة جديدة و أخرى قديمة و هنا يلجأ الباحث إلى الاستعانة بخبرته الماضية و توظيفها مع الظاهرة الجديدة .

أهمية صياغة الفرضيات:

تؤدي صياغة الفرضيات في البحوث دوراً كبيراً في توجيهها توجيهاً سليماً و اقتصاد الزمن و الجهد، و تظهر هذه الأهمية في أربعة مزايا رئيسية و هي:

- يساعد تحديد الفرضيات إلى حد كبير الباحث في التوجيه الدقيق لجهوده في مجال جمع المعلومات و المعارف و البيانات و المقاييس و الإحصائيات و الاختبارات التي يتطلبها البحث بطريقة مباشرة و دقيقة.

- تساعد الصياغة الجيدة للفرضيات على تحديد الإجراءات العلمية و التطبيقية الدقيقة التي تستلزمها عملية اختبار الحلول و تجربتها.

- تزيد من قدرة الباحث على فهم و تفسير العلاقات التي تربط بين المتغيرات تفسيراً جزئياً أو كلياً، و بالتالي فهم طبيعة المشكلة أو الظاهرة المدروسة.

- يساعد تجريب الفرضيات على اكتشاف متغيرات جديدة لها علاقة بحدوث المشكلة مما يسمح للباحث فتح آفاق جديدة لحدود أخرى تعمل على فهم المشكلة بصورة دقيقة.

كيفية صياغة الفرضيات:

لا تصاغ الفرضيات في شكل جمل استفهامية أي الجملة التي تأخذ شكل سؤال بل يصاغ الفرضيات في شكل جمل تقريرية تنتهي بنقطة لسبب بسيط هو أن الفرضية ما هي إلاّ جواب تفسيري و الإجابة تأخذ شكل الإعلام و ليس السؤال، أضف إلى هذا أن الصياغة الاستفهامية تتطلب الإجابة بالنفي أو الإثبات أي الإجابة بـ "لا" أو "نعم" و هذا النوع من الصياغة لا يتماشى مع منطق البحوث العلمية في العلوم الإنسانية و التي لا تجزم بفرضياتها، بل تهدف إلى اكتشاف نوعية الارتباطات التي تربط بين التغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة ، لأن العلوم الإنسانية ليست علوم يقينية بل علوم يقوم أساسها على الاحتمالات و الترجيحات، و بقدر ما تكون درجة الاحتمالات عالية بقدر ما ترتقي الفرضية إلى

مستوى الدليل العلمي الذي تقبل وفقه الحقائق العلمية المتوصل إليها في أي حقل معرفي، و كلما كانت الدرجة الاحتمالية ثابتة كلما ارتقت الفرضية إلى مرتبة النظرية أو القانون.

و يمكن صياغة الفروض بطريقتين:

1- طريقة الإثبات: و تعرف الفرضيات في هذه الحالة بالفرضيات المباشرة و تصاغ في شكل تؤكد وجود علاقة سالبة أو موجبة بين متغيرين أو أكثر، و قد تكون هذه العلاقة متجهة عندما يملك الباحث أسباباً محددة يتوقع من خلالها العلاقة بين المتغيرين. مثال: كلّما كان للنخبة الحاكمة الدور الأساسي في عملية الانتقال الديمقراطي كلّما كانت و مازالت مصدر فشل و مرضية عملية الانتقال الديمقراطي.

و قد تكون العلاقة غير متجهة عندما يملك الباحث أساباً تجعله يتوقع وجود اختلاف في مستوى العلاقة بين المتغيرين دون أن يكون قادراً على توقع تجاه هذا الاختلاف. و يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي: هدف النخبة الحاكمة ليس تحقيق و دعم تحول حقيقي نحو التعددية بقدر ما هو تحقيق الضغط و التنفيس السياسي و اكتساب شرعية جديدة..

2- طريقة النفي: و تعرف الفرضيات في هذه الحالة بالفرضيات الصفرية و تصاغ بأسلوب ينفي وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، و الفرض الصفري أكثر سهولة لأنه أكثر تحديداً و بالتالي يمكن قياسه و التحقق من صحته.مثل: كأن ينفي الباحث وجود العلاقة بين النخبة الحاكمة و مرضية عملية الانتقال الديمقراطي كأن يقول: لا تمثل النخبة الحاكمة وحدها سبب و مرضية عملية الانتقال الديمقراطي.

المتغيرات: و لما كانت الفرضية عبارة صيغة تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر فإنها تستعمل ألفاظ متغيرات للتعبير عن معنى معين و محدد بطريقة ملموسة، تكون قابلة للتجريب و القياس فما المقصود بالمتغيرات؟

المتغيرات: تستخدم عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغيير أو الأشياء القابلة للقياس، و المتغيرات تأخذ قيما معينة: صغيرة كبيرة أو صنف على أساس اللون أو الجنس أو القوة أو الضعف أو السن ..الخ و هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة، أي المؤشرات الدالة و المعبرة عن المفاهيم، عندما تتحول هذه المفاهيم من عالم التجريد إلى عالم الملاحظة و التجريب، عندها يتم تحويل المفهوم إلى متغيرات يمكن مشاهدته أو قياسه مثل: مفهوم التحول الديمقراطي يمكن أن يترجم من حالته المجردة إلى متغيرات يطلق عليها بيئة التحول الديمقراطي الذي يمكن قياسه و ملاحظته من خلال تحليل لأهم أسباب التحول الديمقراطي في البيئة الداخلية من خلال تكييف القواعد القانونية و الدستورية و كذا استعداد النخب

السياسية عموماً و الحاكمة خصوصاً لهذه المرحلة و غيرها من العوامل الداخلية التي يمكن قياسها، أو البيئة الخارجية من خلال الضغوطات الخارجية بمختلف أنواعها و مدى التزام الدول بتعهداتها في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و غيرها من العوامل التي يمكن ملاحظتها و قياسها.

أنواع المتغيرات: هناك عدّة تصنيفات أساسية يقدمها الباحثون بشأن الأنواع المختلفة للمتغيرات وفقاً لمفهوم الدور الذي يلعبه المتغير في الظاهرة البحثية أو الحالة أو الموقف الخاضع للدراسة، و في هذا الإطار ثلاثة أنواع من المتغيرات يتفق عليها الباحثون.

1- المتغير المستقل: و هو المتغير المسئول عن إحداث الفعل في الظاهرة البحثية أو هو الذي يؤدي التغيير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى لها علاقة بها: مثلاُ كلما كان للنخبة الحاكمة الدور الأساسي في عملية التحول الديمقراطي كلما كانت و مازالت سبب في فشل و مرضية عملية التحول الديمقراطي في الجزائر. فالمتغير المستقل هنا هو النخبة الحاكمة، أي أن أي تغيير في دور النخبة الحاكمة يؤدي إلى انتقال سلس و ناجح في عملية الانتقال الديمقراطي.

2- المتغير التابع: و الناتج الذي يحدث من واقع تأثير و دور المتغير المستقل أو هو الذي تتوقف قيمته على قيم متغيرات أخرى، بمعنى أن الباحث حينما يحدث تعديلات على المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع، ففي المثال السابق: المتغير التابع هو العملية الديمقراطية التي اتسمت بالفشل و المرضية بسبب المتغير المستقل الذي هو النخبة الحاكمة، أي كلما طرأ تغيير على المتغير المستقل الذي هو دور النخبة الحاكمة كلما طرأ تغيير هو الأخر في المتغير التابع الذي هو عملية الانتقال الديمقراطي المتعثر و الفاشل.

3- المتغير الوسيط: و هو الذي يكون بمثابة حلقة الوصل الذي يمر من خلالها تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع و يتحكم في مدى و حجم هذا التأثير.

المحور الثالث: كيفية تحديد منهج الدراسة

أهمية تحديد المنهج في الدراسة

تعتبر خطوة تحديد المنهج الخطوة الأكثر صعوبة و الأكثر خطورة في البحث، إذ على أساسها يتم الحكم على مصداقية نتائج البحث ، فإذا كان النهج المتبع في الدراسة صحيحاً كانت النتائج صحيحة أمّا إذا كان المنهج خاطئاً كانت النتائج خاطئة بالضرورة.

و من ثم فإن التحكم و التمكن في منهج الدراسة يعتبر الخطوة الأولى و الأساسية في البحث لأن التحكم في المنهج من شأنه أن يعطينا تحكماً في كل الخطوات العلمية الإجرائية التي يتطلبها البحث، ابتداء من اختيار موضوع البحث إلى غاية نهايته.

إن المنهج يحتل مكانة الريادة في العملية البحثية برمتها، لأن البحث يقوم على أساسه فلا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نتصور بحثاً علمياً بعيداً عن منهج سليم، تظهر فاعليته من خلال قدرة الباحث على تحديد مضمون كل خطوة من خطوات البحث وفق أسس و مرجعية علمية و منهجية متعارف عليها.

و عليه فإن المنهج في هذه الحالة لا يعد غاية أو هدف في حدّ ذاته بل وسيلة أداتية تساعد الباحث في كشف الحقيقة و الوصول إليها، فالمنهج و البحث يسيران جنباً إلى جنب من بداية البحث إلى نهايته، عكس ما هو عليه الواقع العملي المعمول به من قبل الطلبة في مسألة البحث و منهجيته، حيث صارت خطوة تحديد منهج الدراسة تدخل ضمن التقاليد العلمية التي تستوجب الذكر في إحدى أركان البحث ليس إلاّ، و يمكن تعليل انتهاج الطالب الباحث اليوم هذا النحو في أهم خطوة من خطوات البحث العلمي بالاعتقاد الخاطئ دلى الطالب الباحث على أنه البحث شيء و المنهج شيء آخر حيث صار همهم الوحيد هو تجميع أكبر قدر من المعارف و المعلومات بطريقة عشوائية تكون بعيدة كل البعد على الأسس العلمية و المنهجية الجيدة المعمول بها، و هذا بسبب إيمانهم على أن البحث الجيد هو الذي يقوم على جمع المعلومة لا منهجية المعلومة بدليل أن الطلبة صاروا لا يكلفون أنفسهم عناء كتابة هذه المعلومات وفق مبادئها المنهجية و الشكلية الصحيحة، حيث صرنا نفاجأ في معظم الأحيان أثناء المناقشات أن الطلبة لا يخطر في بالهم ضرورة قراءة المنهجية قبل قراءة المراجع ذات العلاقة بالموضوع، و ذالك لعدم إدراكهم و وعيهم لوظيفة و دور المنهج في البحث و نوعية العلاقة التي تميز و تربط بين البحث و المنهجية، و مرد ذالك كله إلى نقص التكوين العلمي للطلبة في علم المنهجية بالدرجة الأولى، كما يرجع

إلى عدم اتفاق أساتذة القسم الواحد فيما بينهم حول المعالم الكبرى المعمول بها في المنهجية في كل الجامعات بسبب التكوين المختلف للأساتذة في المنهجية، فضلاً عن عدم تمكن بعض الأساتذة المؤطرين من علم و فن المنهجية، كل هذه الأسباب انعكست سلباً على تكوين و تأطير الطلبة و الذي صار يظهر للعيان من خلال الإطلالة الأولى على مقدمة البحث، بل أحياناً من عنوان البحث.

كيفية تحديد المنهج في البحث.

بما أن المنهج و البحث عمليتان متلازمتان يسيران جنباً إلى جنب من بداية البحث إلى نهايته و في ضل التعدد و التنوع الكبير في المناهج البحثية، و في ظل التجاوزات المنهجية التي صارت تطبع جل الشهادات العلمية الأكاديمية بمختلف درجاتها العلمية، كيف يمكن للطالب الباحث التوفيق في اختيار المنهج الصحيح لدراسته؟ بل أكثر من هذا هل يمكن دراسة موضوع واحد بمناهج مختلفة؟

بداية جب التنبيه إلى أن تحديد منهج الدراسة لا يتم في منتصف البحث أو في آخره بل في بدايته، و تتحدد معالم المنهج المناسب للدراسة وفق طبيعة الإشكالية أي الطريقة التي تمت بها صياغة إشكالية الموضوع، إذ تعد الإشكالية الركيزة الرئيسية التي يُعتمد عليها في تحديد منهج أي دراسة، و بهذا فإن نوعية المنهج تتلازم طبيعياً مع نوعية صياغة الإشكالية فهما مترابطان و متكاملان خاصة في البحوث النظرية ، أما إذا كان البحث نظري و تطبيقي في آن واحد فإن اختيار منهج الدراسة يتم وفق الطريقة التي تم بها صياغة الإشكالية و الفرضيات، ذلك أن بنية الفرضيات تبصرنا أيضاً بشكل واضح و مباشر لنوعية المنهج المناسب لدراستها.

غير أن الارتباط الوثيق الموجود بين المنهج و الفرضيات لا يجب أن يفهم من ورائه أن الفرضيات شيء و الإشكالية شيء آخر إذ أن هناك ترابط مباشر يربط الإشكالية بالفرضيات فهما يدوران في هدف نحدد غير اختلافهما في الصياغة فقط (الجملة الاستفهامية و الجملة التقريرية).

و من هذا المنطلق فإذا صاغ الباحث سؤالين في الإشكالية فإنه سيصيغ فرضيتان بالضرورة و ذالك للارتباط المباشر الذي يجمع بين طبيعة الإشكالية و طبيعة الفرضيات من الناحية النوعية و الكمية.

أما عن إمكانية دراسة الموضوع الواحد بمناهج مختلفة فإن ذالك ممكن جداً و مرد ذالك يعود إلى إمكانية صياغة الموضوع الواحد بإشكاليات متعددة و مختلفة ، حيث تتحدد إشكالية الموضوع في إطار متغيرات المفهوم الواحد و التي تتنوع من إشكالية إلى أخرى، مما يستوجب تغيير المنهج بالضرورة حتى يتلاءم مع طبيعة إشكالية الموضوع المراد دراسته من قبل الباحث.

إن دراسة الموضوع الواحد في إطار إشكاليات و مناهج مختلفة تعد مزية كبرى يمكن تقديمها للبحث العلمي، حيث تفسح لنا الدراسة المنهجية للموضوع الواحد بمناهج و أدوات و مقاييس مختلفة الغوص بعمق في المشكلة مما يتيح لنا التعرف أكثر على خصائص و مميزات و سيرورة الظاهرة في مجالها الطبيعي، كما تسمح لنا الدراسة المنهجية المختلفة للموضوع بإضفاء ثراء علمي على البحث، حيث أن وصول الباحثين إلى نفس النتائج العلمية في إطار التكرار العلمي للتجارب يجعل من تلك النتائج العلمية ترتقي إلى مرتبة القانون العلمي و هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه العلوم السياسية بغية اكتشاف القوانين التي تحكم الظاهر مما يسمح لنا بالتنبؤ بها في المستقبل.

دور المنهج في البحث

إن الحكم على مصداقية أي دراسة يتم على أساسها المنهج الذي اتبعته ذلك أن التحكم في أساسيات المنهج النظرية و التطبيقية يلعب دوراً رئيسياً في سيرورة و نجاح العملية البحثية برمتها، و ذالك منذ اختيار الموضوع إلى الخاتمة و التي يمكن استخلاصها بوضوح بمجرد قراءة الواجهة الأولى للبحث أي المقدمة، و تتجلى قدرة الباحث الفعالة في التحكم في أساسيات المنهج و ميكانيزماته من خلال الكيفية التي انتهجها في تناول مشكلته البحثية في بعديها النظري و التطبيقي و هذا وفق المعايير التالية:

1- قدرة الباحث على قراءة ما تم كتابته من قبل المختصين في هذا المجال في موضوع بحثه بطريقة علمية و التي تظهر من جراء تمكن الباحث من الانتقال من القراءة العامة إلى القراءة المتخصصة الدقيقة، أي قراءة كل ما له علاقة وطيدة بإشكالية البحث بطريقة مباشرة.

2- قدرة الباحث على انتقاء أدوات ووسائل البحث التي تساعده في تناول مشكلته البحثية في بعدها النظري و التطبيقي.

3- قدرة الباحث على تصنيف و تحليل و تفسير نتائج البحث تفسيراً علمياً و القدرة على مقارنتها بنتائج الباحثين اللذين سبقوه في هذا المجال، قصد معرفة مختلف المتغيرات التي لها علاقة بنشوء الظاهرة و درجة تأثيراتها المختلفة التي تسمح لنا بالتحكم و التنبؤ بالظاهرة مستقبلاً.

و بناءاً على هذا التحليل المفصل للدور الذي تحتله المنهج في البحث نستخلص أن المنهج في الدراسة هو بمثابة العمود الفقري لأي بحث، لذا فإن أي خلل في المنهج ينعكس في البحث مما يحول دون الأخذ بنتائج هذا البحث و الشك في نتائجه.

المحور الرابع: كيفية إعداد خطة البحث

لا يستطيع الطالب الباحث تصميم خطة بحثه دون تحصيله للكفاءات المعرفية النظرية اللازمة لبناء خطة البحث، حيث يساعده الاستيعاب النظري الدقيق للمفاهيم النظرية في الانتقال من نظرية المفاهيم إلى تحويل المفهوم من بعده النظري المجرد إلى بعده التطبيقي الملموس.

معنى خطة البحث: هي القواعد و الخطوات السابقة التي يجب الالتزام بها في عملية البحث، أو هي التخطيط الذي يعده الباحث للتمكن من الإجابة عن أسئلة بحثه، و الكيفية التي سيدير بها مراحل و خطوات و إجراءات موضوع بحثه بطريقة دقيقة.

و عليه فإن خطة البحث ما هي إلاّ تصميم إجرائي مسبق أولي يضعه الباحث لدراسته، قصد الإجابة عن الأسئلة في جانبها النظري و التطبيقي، و يؤدي التصميم المسبق لخطة البحث دوراً أساسياً و حاسماً في الصيرورة الناجعة لعملية البحث، فهو يساعد الباحث إلى حد كبير في تحديد الخطوات الإجرائية الأساسية اللازمة لإنجاز البحث بشكل متدرج و متوازن و متكامل.

إن التخطيط المسبق للبحث لا ينبع من فراغ، أو من حديث أول مع المشرف، بل ينبع من القراءة المستفيضة و المعمقة لجل ما تم كتابته عن الموضوع، و الإطلاع الجيد على مختلف العوامل و العناصر التي لها علاقة بالموضوع، فالقراءة الأولية تفسح لنا المجال للتعرف على الأبعاد التي تمت دراستها و البحث فيها، لذا فالقراءة الأولية لا تكف لوحدها.

أن التصميم المسبق للبحث له فوائد كبيرة و التي تظهر في :

– التحديد النظري الدقيق لمجال البحث و الذي يتجلى من خلال التحديد الدقيق للإشكالية، نتيجة للقراءة النقدية المحكمة للدراسات السابقة.

– التحديد الدقيق للكيفية التي يتم بها تناول إشكالية البحث في إطارها النظري و التطبيقي.

– التحديد الجيد للمنهج المناسب الذي يمكننا من الدراسة المحكمة لإشكالية البحث في مجالها النظري و التطبيقي.

– التحديد الدقيق للتقنيات و الأدوات و الوسائل التي تعين الباحث في تنفيذ بحثه.

– التحديد المحكم للطرق الإحصائية و التقنيات التحليلية التي تساعد الباحث على تحليل و التفسير الجيد للنتائج، مما يسمح لنا فهم الظاهرة نوعاً و كماً.

– التحديد الدقيق لطريقتي اختيار المجتمع الأصلي و عينة الدراسة.

إن هذا التصميم لا يعني التصميم النهائي، إذ يمكن للباحث تغيير مضمون الخطة من حين لآخر موازاة مع المستجدات التي يكتشفها الباحث مع تقدم البحث، و لهذا الخطة ليست تصور ثابت، و الأهم من هذا هو ضرورة إرفاق الخطة دوما برزنامة عمل معينة و محددة بزمن يتماشى في عمومه مع الوقت الرسمي المقرر لإنجاز البحث، ذلك أن الزمن يعّد أحد المعايير العلمية التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقييم نوعية البحث و أهميته.

تحديد مضمون عناصر خطة البحث

تتمثل المحاور الكبرى لخطة البحث في المحاور التالية:

أولاً: تحديد عنوان البحث

يعتبر عنوان البحث المدخل الأساسي للحكم على نوعية الدراية و أهميتها و التي تظهر مدى قدرة الباحث في تحديد متغيرات ومنهج و مجال الدراسة.

معايير العنوان الجيد:تحدد معايير العنوان الجيد في مؤشرات دقيقة هي:

– تقديم العنوان في جملة خبرية قصيرة و واضحة تشمل على موضوع البحث و مجال دراسته.

– ضرورة تحديد الموضوع في متغيرات دقيقة تتماشى مع نوع الشهادة الراد الحصول عليها و مدّة إنجازها.

– ضرورة صياغة متغيرات البحث بمصطلحات عامة متفق عليها، لا تثير الغموض.

– الكتابة الموجزة للعنوان، و عادة لا يتجاوز العنوان 15 خمسة عشر كلمة على الأكثر.

تحديد مضمون صفحة الغلاف: تشمل صفحة الغلاف على عناصر محددة، تكتب بطريقة علمية، و ذلك باحترام القواعد الشكلية الآتية:

– الاستهلال بكتابة البلد الذي أجريت فيه الدراسة في أعلى الصفحة (الوزارة، الجامعة، الكلية، القسم)، و تكتب هذه المعلومات على شكل هرم مقلوب.

– كتابة العنوان وسط الصفحة في إطار أ بخط مميز دون إطار.

– كتابة منهج و مجتمع الدراسة أو العنوان الفرعي الشارح تحت العنوان مباشرة.

– كتابة السنة الدراسية أسفل الصفحة.

ثانياً:كتابة مقدمة البحث: تعتبر المقدمة صورة البحث العلمي، لما تحتويه من عناصر مختلفة التي تحدد كل مراحل المقدمة، فالمقدمة لها أهمية بالغة بالنظر إلى أنها صورة البحث العلمي و قيمته لذا لا بد لنا

أن نوليها اهتمام بالغ و بكل مكوناتها، و عليه فالمقدمة هي عبارة عن عناصر متكاملة تشكل لنا مجتمعة رؤية كاملة و شاملة للبحث العلمي و تتكون المقدمة من العناصر التالية:

1- تحديد موضوع البحث: أو ما يطلق عليه بتقديم الموضوع للقارئ، و هو بمثابة عنصر تعريفي لموضوع البحث فهو ذكر كل شيء عم الموضوع إلاّ الموضوع نفسه، بمعنى ذكر مختلف الجوانب التعريفية للموضوع دون الدخول في تفاصيله و إشكالاته و دون الوقوع في الأحكام.

2- تحديد أسباب و مبررات الدراسة: لا يكتفي الباحث عند عرض الموضوع عند الأسباب الذاتية التي استدعت انتباه الباحث لهذا الموضوع عن ذاك، و إنما كذالك على الأسباب الموضوعية التي ترتبط بأهمية الموضوع نفسه.

3- أهمية الموضوع: إن إبراز طبيعة الإشكالية التي يراد دراستها و معرفة آثارها و انعكاساتها على المجتمع و المؤسسات و الدولة من شأنه أن يبرز أهمية الإشكالية المراد دراستها و دور الدراسة في إعطاء حلول و اقتراحات للأزمات و المشاكل.

4- أهداف الدراسة: و هي من أهم خطوات المقدمة، و التي يحدد فيها الباحث ماذا يريد من الدراسة و أين يريد أن يصل، بمعنى أن هذه الخطوة هي عبارة عن المنطلقات التي سوف يجيب عنها في الخاتمة، و هل تمكن من الوصول إليها.

5- الدراسات السابقة: إن الهدف من ذكر الدراسات السابقة هي سرد أهم الدراسات المنجزة في موضوع البحث، و هذا من أجل إعلام القارئ بطريقة غير مباشرة أن دراستك لن تكون طبقاً لهذه الدراسات، و يجب على الباحث أن يتبع منهجية واضحة من خلال: * ذكر عنوان الدراسة* اسم صاحب الدراسة* ذكر زمن الدراسة* ذكر مكان الدراسة* المشرف على الدراسة* إشكالية الدراسة* خطة الدراسة* ملخص الدراسة* نتائج الدراسة، ثم الخطوة الثانية في الدراسات السابقة هي عملية النقد و التقييم، فلا يكتفي الباحث في سردها، بل عليه أن يبرز إيجابيات و السلبيات في هذه الدراسات و إظهار موطن النقص من أجل أن يكمله في بحثه.

6- تحديد إشكالية البحث: تعد الخطوة الأساسية للبحث حيث تتوقف نجاعة البحث عن التحديد للإشكالية من بداية البحث إلى نهايته، و تبرز الصياغة المحكمة للإشكالية في مدى قدرة الباحث على صياغة أسئلة بحثه في إطار متغيرات دقيقة و مضبوطة.

حدود الإشكالية: و فيها يتم ضبط الإشكالية في حدودها الزمنية و المكانية.

7- الأسئلة الفرعية: هي عبارة عن أسئلة تخص أجزاء و عناصر في البحث و هي عبارة عن أسئلة متفرعة عن السؤال الأم و هي الإشكالية، فالأسئلة الفرعية هي عبارة عن تفكيك للإشكالية، و غالباً الأسئلة الفرعية توضع بالنظر إلى تقسيم الباحث لمتن البحث، بحيث كل سؤال فرعي يقبله جزء معين في متن البحث.

8- تحديد الفرضيات: إن الفرضيات لا تختلف عن أسئلة البحث المراد دراستها فإذا كانت أسئلة البحث تصاغ في جمل استفهامية فإن الفرضيات تصاغ في جمل تقريرية، و أهم ما يميز الفرضيات دقة صياغتها و هذا من خلال تحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في جمل قصيرة وواضحة لا تحتمل أي غموض أو تأويل.

9- تحديد منهج الدراسة: إن خطوة تحديد المنهج تعد مسألة إجبارية لسبب أن نتائج البحث كلها تقيم على أساس المنهج الذي تم استخدامه في الدراسة ، و لا تقتصر مهمة الباحث على ضرورة ذكر المنهج المستخدم في الدراسة فقط بل عليه ذكر و توضيح أين تظهر استخدام المناهج في أجزاء البحث العلمي.

10- تحديد الإطار النظري: إن أي بحث علمي يستند بالأساس إلى إطار نظري ، و عليه على الباحث ذكر النظريات التي استندت عليه دراسته و أين وظفت هذه النظريات في تحليل مضمون الدراسة.

11- تحديد الإطار المفاهيمي: و هي تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة و هذا من أجل منع أي التباس و غموض في مختلف مراحل البحث، و تحديد المفاهيم مرتبط بالأساس بتفكيك العنوان إلى مصطلحات و تحديدها بدقة أو بعض المصطلحات التي سوف ترد بكثرة في البحث و تثير نوعاً من الغموض أو لها عدّة تأويلات.

12- تقسيمات الدراسة: أو خطة البحث و تكون في شكل فقرة إنشائية و ليست في عناصر، و فيها يضع الباحث خطوات البحث الخاصة بجسم و متن البحث مع التبرير.

ثالثاً: تحديد متن و جسم البحث: و مباحث و ينظم الباحث محتوى البحث عبر أبواب و فصول و مطالب و فروع، كما يجب على الباحث مراعاة بعض الجوانب المنهجية عند كتابة جسم أو متن البحث:

- أن يكون عنوان الفصل أو المبحث أو المطلب يعبر عن محتوى، و تعبر كلها عن محتوى العنوان العام .
- أن تتسم عناوين الفصول و المباحث و المطالب بالإيجاز و الدقة، بمعنى أن لا يكون في شكل فقرة.
- أن لا يكون العنوان الفرعي هو في الأساس العنوان الأصلي.

– أن لا يكتب العنوان مهما كان في آخر سطر في الصفحة.

رابعاً: الخاتمة: الخاتمة تكتب عن طريق العديد من التقنيات و هي :

1– ذكر أهم خطوات البحث (تناولت الدراسة كذا و كذا ... أي ذكر الخطوات و المراحل التي اتبعها الباحث في بحثه) مع ذكر النتائج (و قد خلصت إلى كذا و كذا أي ذكر ملخص لأهم النتائج).

2– الربط بين أهداف الدراسة المنطلقات و بين نتائج الدراسة، هل وصلت الدراسة إلى أهدافها المسطرة.

3– الإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة.

4– إثبات الفرضيات أو نفيها مع التعليل في كل الحالات.

خامساً: الملاحق:توضع الملاحق من أجل شرح شيء يطول شرحه في متن البحث و من شأنه أن يخرج البحث عن أهدافه، كما توضع في الملاحق بعض الوثائق النادرة التي لها قيمة علمية في البحث، كما توضع في الملاحق بعض الخرائط و الجداول و الإحصائيات التي من شأنها توضيح أجزاء في متن البحث لا يكفي المتن لسردها.

سادساً: قائمة المراجع: تعتبر من أهم الأشياء التي من خلالها يتم الحكم على نوعية البحث و جودته من خلال قائمة مراجعه، و من خلال التنوع بين مختلف اللّغات و كذا بالنسبة لحداثة و قدم المراجع و كذا الكمية و عدد المراجع المستخدمة، لذا على الطالب الباحث أن يقوم بـ العناية بهذا الجزء من البحث العلمي من خلال إتباع الخطوات المنهجية في كتابة المراجع، و أن يختار منهجية واحدة في كتابة المراجع سواءً في التهميش أو في قائمة المراجع و أن لا ينوع في المدارس المنهجية في كتابة المراجع.

كما أنه لا تدمج قائمة المراجع و المصادر و المجلات أو الأطروحات أو الرسائل أو المذكرات أو المحاضرات مع بعضها البعض، بل تكتب بكل قائمة منها بطريقة منفصلة وفق أحس الأسس الشكلية المتبناة التي يتبناها الطالب من بداية البحث إلى آخره.

سابعاً: الفهرس: و هو بمثابة الدليل بالنسبة للقارئ و توضع فيه مختلف أجزاء البحث العلمي مع رقم الصفحات و هذا من أجل تسهيل مهمة القارئ في الاستفادة من البحث.

المحور الخامس: شروط و معايير كتابة البحث العلمي

1- احترام شروط و قواعد التوثيق العلمي و الاقتباس المباشر و الغير المباشر.

2- الأمانة العلمية و عدّم نسب أفكار الغير إلى الدراسة.

3- التجديد في البحث و أن يكون البحث و نتائجه نسخة عن سابقه، لابد من ظهور شخصية و روح الباحث في البحث.

4- الكتابة بالأسلوب العلمي و المنهج الجيد لذا على الطالب الباحث تجنب الأخطاء، و من أهم تلك الأخطاء:

* عدم كتابة الطلبة صفحة الغلاف وفق الأسس العلمية الصحيحة.

* يتغاضى معظم الطلبة عن ترك الصفحة البيضاء قبل صفحة العنوان.

* عدم مراعاة الطلبة التسلسل في الصفحات التمهيدية و هي:

- صفحة بيضاء مباشرة بعد صفحة الغلاف.

- صفحة العنوان.

- صفحة الإهداء التي لا تدخل ضمن الحيثيات الأساسية للبحث، بدليل أنه يمكن الاستغناء عليها في البحث و يستحسن أن يكون الإهداء قصيراً.

- صفحة الشكر التي تدخل ضمن الحيثيات الأساسية للبحث العلمي، بدليل أنه لا يمكن الاستغناء عنها في أي نوع من أنواع البحوث الجامعية.

* يكتب الفهرس العام في نهاية المذكرة أو بعد صفحات الشكر مباشرة.

* لا يفصل فهرس الجداول أو الأشكال أو البيانات عن الفهرس العام.

*لا تكتب خطة البحث في بداية البحث و إنما تكتب في نهاية المقدمة و هي جزء من المقدمة.

* لا ترقم الصفحات التمهيدية للبحث ابتداءً من الصفحة الأولى البيضاء، بل يبدأ الترقيم العددي بعد المقدمة مباشرة.

* لا ترقم المقدمة بالترقيم العددي بل ترقم بالحروف الأبجدية.

* لا تكتب مقدمة البحث بصيغة التعريف بل بصيغة نكرة.

* لا تكتب مقدمة البحث باستعمال عناوين فرعية لأن المقدمة ما هي إلاّ بناء علمي مؤسس يتكون من عدة عناصر.

* لا يكتب متن البحث بصورة متداخلة لذا على الباحث أن يفصل بين الأبواب و الفصول بأوراق محفوظة لهذا الشأن دون ترقيم.

* لا يُبتدأ الفصل بمقدمة بل بتمهيد يتعرض فيه الباحث إلى العناصر العامة التي يتضمنها محتوى الفصل.

* لا يجب إهمال القواعد الشكلية الكتابية أثناء كتابة النص، و نقصد بذالك ضرورة كتابة الفواصل و النقاط و غيرها من الكلمات الانتقالية.

* لا يكتب البحث بزمن المضارع بل يكتب بزمن الماضي أو المبني للمجهول.

* لا يجب استخدام صيغة الأنا في البحوث العلمية حيث يفضل استخدام صيغة المبني للمجهول و صيغة الماضي.

* الابتعاد عن الألقاب الفخرية على غرار الدرجات العلمية من دكتور أو بروفيسور عند ذكر الأسماء و كذا عدم ذكر المناصب على غرار فخامة الرئيس أو جلالة الملك أو معالي الوزير. و غيرها .

* لا يجب على الباحث الاكتفاء بذكر منهج الدراسة بصورة عامة كقوله تم استخدام المنهج الوصفي، دون التطرق إلى الكيفية الإجرائية التي من خلالها استخدِم هذا المنهج، و وكذالك هذه القاعدة تنطبق على الجانب النظري الذي تتبناه الدراسة من أجل مساعدتها في فهم الموضوع.

* لا يجب حشو نص البحث باستنتاجات و أحكام ذاتية غير قائمة على أساس علمي مبرر.

* لا يطبع البحث قبل إخضاعه للقراءة و التدقيق و التصحيح اللغوي، لا سيما في ضل الأخطاء اللغوية الكثيرة التي صارت تعج بها البحوث العلمية.

* يجب على الطالب مراعاة الحجم المناسب للخط و الاعتماد على الحجم المتوسط.